

كلمة ونص

الامتحانات بين الأخطاء والخطايا

محمود الصالح

شهدت الامتحانات العامة خلال هذا العام العديد من الصور السلبية، التي لا يمكن أن ننسى الإنجاز العظيم الذي وصلت إليه العملية التربوية خلال سنوات الأزمة، من صمود وإصرار على استمرار مسيرة التعليم، والوصول إلى الطلاب حينما استطاعت الوزارة بمؤسساتها إلى ذلك سيلاً.

لكن هذا لا يعني أن نغض أعيننا عن الخلل الذي شاب بعض الأجزاء من العملية الامتحانية، سواء خلال عمليات إجراء الامتحان، وما تم الحديث عنه بخصوص تسريب الأسئلة، ومدى دقة ذلك، أو بخصوص محاولات حل الأسئلة للطالب بطرق مختلفة أحياناً بالعنف كما حدث في ريف حماة، أو بتهاون البعض وتعاون البعض الآخر من القاصين على المراكز الامتحانية في بعض المحافظات، وهذه الصور تشوه وتسيء بشكل أو بآخر للعملية الامتحانية.

الأمر الأكثر خطورة هي الأخطاء التي نجمت عن عمليات التصحيح والنتيجة للامتحانات فجد عدداً لم يحص من قبل التربية عن وجود أخطاء، البعض منها ارتقى إلى مرتبة الخطايا، حيث سقطت سهواً بعض الأرقام من النتيجة الامتحانية لبعض الطلاب، والتي أدت إلى رسوبهم وخاصة إذا كانت المادة هي اللغة العربية لأنها مادة مرسية.

وبالرغم من السماح بإعادة تصحيح مادة واحدة فقط للطلاب وبحضوره، إلا أن هذه العملية كانت شكلية كما يقول عدد من الطلاب والأهالي، فلم تتم دعوتهم لحضور التصحيح، وتم حسم آلاف الاعتراضات خلال فترة زمنية لا تدل على جدية التدقيق فيها، وهناك حالات مثل تغيير دفتر إحدى الطالبات بمعرفه رئيسة القاعة ورئيس المركز ومع ذلك لا يصحح الدفتر وحالات أخرى من الأخطاء الإجرائية مثل كتابة الطالب بقلم آخر يختلف عن الكتابة في بداية الورقة وغير ذلك من الحالات التي عانى فيها الكثير من الطلاب من ظلم واضح كشفت جزءاً منه مواقع التواصل الاجتماعي.

وزير التربية أبدى استعداداً كبيراً للتعامل مع كل مشكلة طلبة ومتابعيها وحلها وفقاً للأصول القانونية، لكن الأكد أن الأمور لا تحل بهذا الشكل ويفترض أن تعالج هذه الأخطاء قبل أن تصل لوزير التربية، حتى لا تتحول إلى خطايا يدفع عنها طلابنا، وهذا يدعونا لإعادة النظر في أسس العملية الامتحانية بشكل جدي.

يعني اللي توظف
اليوم رح يجاسبوه
بعد 25 سنة



تأخير الصرف نتيجة تحرير مساحة كبيرة من الأراضي فكانت الأولية للمباني العامة

معاون وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: تعويض المواطنين المتضررين في ممتلكاتهم ما زال قائماً

أضرار وصرف ٥٢ ملياراً
حتى ٢٠١٨ منها ٢٠
ملياراً للممتلكات الخاصة
الوزارة تتلقى تقارير
تفتيشية متعلقة ببعض
المجالس المحلية



محمد منار حميجو

كشف معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معتز قطان أنه تم صرف نحو ٥٢ مليار ليرة حتى نهاية العام الماضي على المباني المتضررة العامة والخاصة، منها نحو ٢٠ ملياراً تعويضاً للأضرار الخاصة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد قطان أن التسجيل ما زال مستمر من الأشخاص الذين تضررت ممتلكاتهم الخاصة، كاشفاً أن هناك نحو ٢٠٨ آلاف طلب تعويض أضرار خاصة، لافتاً إلى أن التعويض على الأضرار الخاصة في الأساس ما زال قائماً وإنما تم تأخير الصرف جاء نتيجة تحرير مساحة كبيرة من الأراضي بفعلة واحدة وكان فيها نسبة دمار كبيرة في البنى التحتية فكان هناك أضرار للترتيد في صرف التعويض.

وأضاف قطان: التعويض على الممتلكات الخاصة ليس متوقفاً وما زال تسجيل الطلبات مستمراً إلا أنه نتيجة الضغط الكبير تم توقيفه حالياً والقرار الساري بأن يكون صرف التعويضات على الممتلكات العامة عن الأضرار التي لحقت بها. وأشار قطان إلى أنه بكل تأكيد ستعود الأمور إلى الانتظام ضمن الخطط الاستثمارية السنوية، لافتاً إلى أن العمل يتم حالياً لتحقيق إنجاز أكبر لتأهيل البنى التحتية المدمرة لدى الجهات العامة. وتوقف تعويض المواطنين التي تضررت ممتلكاتهم منذ شهر لكن رغم ذلك الطلاب ما زالت

التفتيشية سواء من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أم من الجهاز المركزي للرقابة المالية وأنه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من ثبتت إدارته، لافتاً إلى أن هناك رقابة دورية مستمرة سواء على الصعيد الرسمي أم الشعبي. وفي العام الماضي جرت انتخابات مجالس الإدارة المحلية بعد توقفها لمدة ثلاث سنوات عن موعد المحدث نتيجة الحرب التي تعرض لها البلاد في السنوات الثماني الماضية.

ويتم تنفيذها بشكل دوري، وكشف قطان أنه في السابع عشر من الشهر الحالي سيكون هناك دورات تدريبية للوحدات الإدارية في محافظة ريف دمشق ومن ثم ستكون أول محافظة بعد عطلة عيد الأضحى، لافتاً إلى أن الدورات ستكون لبناء قدرات أعضاء المكاتب التنفيذية للمجالس المحلية ضمن برنامج تدريبي مدروس ومحدد المادة التدريبية التي يجب طرحها. وأعلن قطان أن الوزارة مستمرة في تلقي التقارير

تغييرات في بعض مفاصل التعليم العالي وتشكيلات جديدة لعمادات الكليات ونوابهم نهاية الشهر

مصادر لـ«الوطن»: دراسة قد تلغي العمل بالنظام الفصلي بالكليات الأدبية

فادي بك الشريف

الموضوع بشكل مفصل في مجلس التعليم العالي.

كما أكدت المصادر أن وزير التعليم العالي بسام إبراهيم طلب من رؤساء الجامعات إعطاء تقييم كامل للنظام الفصلي المعدل، ودراسة مفصلة حول هذا الموضوع، مع طرح للأنظمة المقترحة تطبقها للكليات الأدبية في مختلف الجامعات، منوهة بأن هذا الموضوع سيأخذ النقاش الوافي له بما يتعكس إيجاباً على العملية التعليمية، ويأتي ذلك في ظل وجود بعض المعوقات التي راقت النظام الفصلي المعدل والمرتبطة بانتظار الطلاب لعام كامل في حال كان يحمل أحد المقررات، وخاصة أن النظام الفصلي نص على تقديم مواد الفصل الأول في الأول حصراً والثاني كذلك الأمر مع مواد دورة صيفية ثالثة.

وأشار قطان إلى أنه بكل تأكيد ستعود الأمور إلى الانتظام ضمن الخطط الاستثمارية السنوية، لافتاً إلى أن العمل يتم حالياً لتحقيق إنجاز أكبر لتأهيل البنى التحتية المدمرة لدى الجهات العامة. وتوقف تعويض المواطنين التي تضررت ممتلكاتهم منذ شهر لكن رغم ذلك الطلاب ما زالت

علمت «الوطن» من مصادر رسمية أن هناك تغييرات تدرس حالياً في بعض مفاصل التعليم العالي ومن المتوقع أن تبصر النور قريباً لتتبعس إيجاباً على الواقع التعليمي، ذلك بالتزامن مع صدور التشكيلات الجديدة نهاية الشهر لعمداء الكليات ونوابهم للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب والشؤون العلمية في مختلف جامعات القطر.

ولم يتضح بشكل كبير خلال الفترة القادمة بعد إنجاز الدراسة اللازمة، تأميك عن الاهتمام الذي توليه الوزارة بواقع المفاضلات الجامعية بعد انتهاء امتحانات الدورة التكميلية لطلاب الشهادة الثانوية، ليصار إلى دراسة واقع المعدلات والمفاضلات لمختلف التخصصات في الجامعات والمعاهد وذلك بشكل دقيق ومفصل. هذا وأكدت المصادر لـ«الوطن» أن هناك مداوات جرت في مجلس التعليم العالي ولاتت الاهتمام حول تطبيق النظام السنوي للكليات الأدبية وذلك نهاية العام، مبيته أن هذا الأمر مطروح حالياً من الوزارة وهو قيد الدراسة التفصيلية له من الجامعات للخط أهميته ومتنوعاته، لافتة إلى بحث

هل تمول «الموارد المائية» معالجة الانهيار في نهر الغمقة قبل حلول الشتاء؟

طرطوس- الوطن

٤٢٠ م. ط، وتابع: وحالياً تم إعداد الكشف التقديري لتهديب كامل مجرى نهر الغمقة الواقع ضمن الخطط التنظيمي والمتمدد من الكورنيش الشرقي وحتى جسر ٨ آذار مع الطريق الموازي لمدسة أبناء الشهداء وكانت قيمة الكشف ٦٨٦ مليون ليرة سورية تقريباً، على حين إن قيمة الكشف التقديري لتهديب مجرى النهر بطول ٤٢٠ متراً من الكورنيش الشرقي وحتى مدرسة أبناء الشهداء تقدر بـ٤٩٦ مليون ليرة سورية تقريباً.

وأردف قائلاً: لاحقاً لذلك وردنا كتاب رئيس اللجنة الوزارية - وزير النقل بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٠ الموجه لمحافظة طرطوس والمتضمن من حيث النتيجة أن قدرة مجلس مدينة طرطوس هي القيام بمعالجة إسعافية فقط وبإمان الحل الجذري هو تأمين التمويل اللازم، مع العلم بأن قانون التشريع المائي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ تضمن في المادة ٢١ منه بأن يتم استثمار وصيانة المصايد المائية (ومن بينها مياه الأنهار) وفقاً لتعليمات تصدرها وزارة الموارد المائية، كما تنص المادة ٥١ منه على أن الولاية على الأملاك المائية العامة وصلاحيات إدارتها وتنفيذها من اختصاص وزارة الموارد المائية باستثناء ما يخضع منها لولاية جهة عامة أخرى بموجب قوانين خاصة.

وأقترح الزين الإسراع بتأمين التمويل اللازم والبدء بتنفيذ المشروع وإنهائه من الجهة المناط بها ذلك قبل حلول فصل الشتاء القادم لدرء أية أخطار مستقبلية وذلك حرصاً على السلامة العامة ومصصلحة المواطنين والمصلحة العامة. بدوره بين مدير الشؤون الفنية في المدينة حسان حسن أنه وخلال الاجتماع مع الوزراء في مبنى الأمانة العامة للمحافظة الثامن عشر من الشهر الماضي طلب وزير الموارد المائية حسين عرنوس أن يتم تدقيق الدراسة التي أعدتها مدينة طرطوس من قبل جهة متخصصة، مضيفاً: وبالفعل حضر مدير عام شركة الدراسات يوم الأحد ٧/٢١ إلى المدينة مع فريق فني كامل من منضمهم مدير مركز طرطوس والطوعا على الدراسة وطلبوا مهلة أسبوع لتدقيقها واعدوا يوم الثلاثاء الماضي ٧/٣٠ وبينوا قيوهم الدراسة المعدة من المدينة دون أي تعديل وقاموا باعتمادها والتوقيع على المخططات الهندسية كجهة مدققة وأصبح الموضوع جاهزاً تماماً للتعاقد والتنفيذ بعد تأمين التمويل اللازم الذي تأمل والمواطنون ألا يتأخر.

مشكلة انجراف وانهاير التربة في سريان الغمقة بجوار حي الطليعة بطرطوس الذي حدث الشتاء الماضي آثار الكثير من القلق لدى الأهالي القاطنين هناك خوفاً على أبنيتهم التي اقرب الانهيار من أساساتها، وتمت متابعة الموضوع من قبل الجهات المعنية بما فيهم لجنة المتابعة الوزارية ولجنة السلامة العامة في المحافظة التي تم تكليفها بتقييم الواقع وتنظيم محضر بالواقعة.

الآن الشتاء القادم على الأبواب والمشكلة لا تزال على حالها في ألبان في الموقع ولا أعمال يتم القيام بها كي لا تتكرر تلك المشكلة مع أحداث كثيرة عن حلول ومقترحات لا ينقصها كما قبل سوى التمويل على يتم تنفيذها فما هي هذه الحلول وهل فعلاً يتوقف الحل على نقص التمويل؟

رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد الزين بين لـ«الوطن» أنه تم تكليف لجنة السلامة العامة في المدينة بتقييم الواقع وقامت بتنظيم محضرها رقم ١٩٩١ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ والمتنتهي إلى توصيات بجلين حل مؤقت تضمن تعريض مجرى النهر من الجهة الشمالية في موقع حي الطليعة ورم الجهة الجنوبية المتاخمة للأبنية المجاورة لنهر الغمقة بما يؤمن الحماية المؤقتة للأبنية وذلك عند انخفاض مستوى النهر أيضاً يتم تنفيذ مشروع التكمية من قبل مديرية الموارد المائية، وتم وضع الموقع تحت المراقبة الدائمة والمستمرة من قبل المدينة للتدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال حصول أي طارئ: مضيفاً: وانتهى فصل الشتاء دون حصول أي أضرار أو خطورة محدقة، وتم انتظار انخفاض أو جفاف مجرى النهر للبدء بتنفيذ الحل المؤقت والسريع كتدبير احترازي ريثما يتم تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الحل الدائم قبل حلول موسم الأمطار القادم، وقامت المدينة بالتعاون مع بعض جهات القطاع العام بتأمين كافة الآليات والنهر وبمقتضى الزيارة من قبل رئيس اللجنة الوزارية - وزير النقل للموقع ولقائه مع أهالي الحي وتم وعدم بتأمين التمويل اللازم لتنفيذ الجزء المتأخر للحل في الحد الجنوبي للنهر وبمقتضى الزيارة من قبل مديرية الموارد المائية للمدينة مع الشارع الواقع على حد النهر الجنوبي يعرض ١٤ م. ط والذي يخدم المدرسة التي تنفذ من قبل مجلس محافظة طرطوس والتي يعود ريعها أبناء الشهداء وبطول

مديرة المكتب القومي في حماة لـ«الوطن»: أغلب الوثائق المزورة يرد من السعودية ومعظمها تخص وثائق التجنيد والوكالة

حماة - محمد أحمد خبازي



تصديق من السفارة السورية في البحرين. ولقفت إلى أنه تم تفويض المكاتب القنصلية لمنح تسهيلات للمغرب ومنها تسهيلات للأمن الجنائي للحصول على بيان سجل عدلي من دون الرجوع إلى شعبة التجنيد، والحصول على بطاقة شخصية خلال ٦ أيام من مديرية الأحوال المدنية. وتسهيلا للقاضي الشرعي أو الأرشية التي يتبع لها المغرب لتسهيل معاملات الزواج من دون الرجوع إلى شعبة التجنيد. وأضاف: جميع هذه التسهيلات هي مساعدة للمغرب عن خدمة العلم الذي عاد إلى سورية بزيارة مغترب ويريد الزواج أو حصر إرث أو أي معاملة أخرى، فنقدم له الطلب للوزارة ويتم الرد في اليوم نفسه بالإيجاب وتسهيلاً لطلبه يتم توقيعه من المكتب، وبموجبه يراجع دوائر الدولة ويحصل على الوثائق المطلوبة له. وبالنسبة للوثائق المزورة كشفت حلبيّة أن أغلبها يرد من السعودية وواحدة من تركيا ومعظمها تخص وثائق التجنيد والوكالة ويتم كشفها بسهولة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحابها.

دراسية وجامعية. مضيفة: وتصديق الوكالات والفواتير التجارية التي أضيفت مؤخرًا لعمل المكتب، والخدمات للمواطنين كاستصدار سندات الإقامة.

إضافة لطلبات زيارة المغترب وهي خدمة جديدة وخطوة جبارة وعلينا إقبال كبير وبشكل يومي تخصص المغترب المتخلف عن خدمة العلم سواء كانت مغاربه بطريقة شرعية أو غير شرعية، فيحق له أن يزور البلد لمدة أقصاها ثلاثة شهور في العام الواحد ويتم إرسال طلبه إلى الوزارة وبدورها إلى الأجهزة الأمنية، فإن لم يكن صادراً بحقه أي حكم فيأخذ الموافقة الأمنية وتزوده بصورة عن البرقية ويوزر القطر من دون أي مساعلة قانونية.

وقالت حلبيّة: كما يقوم المكتب بتصديق شهادات خاصة مثل الشهادات المهنية وشهادات المدارس والجامعات الخاصة، والتقارير الطبية لأي شخص بحاجة للعلاج خارج القطر بناء على تصديق الجهة العامة المشرفة أو الوصائية، منوهة بأنه لا يتم اعتماد الشهادات الواردة من السعودية لعدم وجود سفارة فيها وحكماً والتجنيد ووثائق الهجرة وشهادات

ببنت مديرة المكتب القومي بحماة نجاة حلبيّة لـ«الوطن» أن المكتب يقدم خدماته فعلياً لثلاثة محافظات هي حماة وإدلب والرقبة، ويراجعه يوميا أكثر من ٣٠٠ مراجع، وبلغ عدد الوثائق المنجزة بالمكتب منذ بداية العام حتى الآن أكثر من ٤٦ ألف وثيقة مصدقة، وعدد المراجعين أكثر من ٣٥ ألف مراجع.

وأشارت حلبيّة إلى أن المكتب بحاجة إلى موظفين لتوسيع العمل وتسهيل إنجاز الخدمات للمواطنين بالمحافظات المذكورة، موضحة بأن عمل المكتب ينحصر بتصديق الوثائق، فأي وثيقة تأتي لسورية من خارج البلد لا تكتسب الصفة القانونية حتى تصدق من وزارة الخارجية وبالعلمس. وأشارت حلبيّة إلى أن المكتب يصادق على الوثائق العادية للمواطنين، فأي وثيقة تصدق من المكتب تكون صادرة من الجهات الرسمية مثل: الأحوال المدنية والتجنيد ووثائق الهجرة وشهادات

كلام رسمي جداً

أغلب حالات العض في طرطوس من الكلاب المنزلية

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بعددها رقم ٣١٨٠ / تاريخ ٢٠١٩/٧/١

تحت عنوان: «طرطوس تكافح الكلاب الشاردة بالمحاضرات» يقوم قسم مكافحة الكلاب الشاردة في مجلس مدينة طرطوس بجولات دورية ودايمة وحال ورود أي شكوى لتوزيع العلوم السامة من أجل مكافحة الكلاب الشاردة وتشمل هذه الجولات جميع الأحياء والأطراف الخارجية للمدينة بالتنسيق وتواجد مختابر هذه الأحياء ونحن لا ننفي تواجد الكلاب الشاردة في الأطراف الخارجية للمدينة ولكن تواجدها قليل وغير دائم وكانت حصيلة جولاتنا منذ بداية العام وحتى الآن نفوق أكثر من عشرة كلاب شاردة وفق الجداول الشهرية المرسله، وبالاستعلام من مركز مكافحة داء الكلب في مديرية صحة طرطوس يتبين أن أغلب حالات العض المسجلة هي من كلاب مملوكة منزلية أما حالات العض من كلاب شاردة فهي في تناقص دائم ومستمر بسبب الإجراءات المتخذة لمكافحة الكلاب الشاردة والتي تشمل جولات دورية في مناطق متعددة في المدينة وتوزيع الطعوم السامة ضمن تلك الأحياء مساءً.

رئيس مجلس مدينة طرطوس القاضي محمد خالد زين